والامر والاكد والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به
المركبات القبيحة وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير
ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع
وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو فان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري ويضرب
الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو يدل على الجمعية والالف
على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال وكذا تاء التانيث
في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون كل واحد منها مركبا وكذا المضاف لانه
رجل كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعرب
المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استعمال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ولهما عاملتهما معاملة
الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي ووشوي
ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بالاتفاق مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة
والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمان الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا
والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد
في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال
على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف
الزايد ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء الكلمة كما ادعينا في
الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فلا عراض بهذه الكلم اعتراض وان دال
ان نفيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر
وفي الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا **قوله** وهي اسم وفعل وحرف **اقول** انما قدم الاسم على
الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام
والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يات منه الفعل
كلام كما ياتي من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا ياتي منه ومن
كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلم هذه الثلاث معللا لان الواو للجمع فيكون نحو ضرب
زيد ومن زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه يلزم ما قلت لو كان قسمة الشي الى اجزائه
كما يقال السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشي الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان
وغير ذلك ... كل ... ويصح كون الكلم ... ان ...
... الواو للجمع ... ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان ... واحدة ...
العطف ... المراد ... يجتمعان ... كما جاني زيد وعمرو ... في كونهما
قائم وقاعد ... نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل ...
ولو ... اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة ...

٣

... على المعطوف ... بخلاف الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو
مذكور في موضعه فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول الجر عليها كالام والتنوين ونحو
مغالطة لان معنى كلا ما اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانه دال على معنى مفرد فكل لفظ
هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب
فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ
وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم
اذا اريد مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط
فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت
عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف
وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف
وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اذا اخبرت عن
قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه
وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب
زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشي الذي لا تصوره
اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو ما لا تعرفه في جميع ذلك مسالتان
احدهما محكوم عليه بشي وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك
عنه ولا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين **قوله** لانها اما ان
تدل على معنى في نفسها اولا والثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة
اولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها **اقول** اعلم ان اسم ان
ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر لان حالها اولانها ذات دلالة ويجوز ان
يكون ان تدل مبتداء محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يا في او يقيم واللام
في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة مقصورة في هذه الاقسام
واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى
في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فهي قسمة دايرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا
النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لما ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما
والمركب من الجنس والفصل هو الحد **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك
الا في اسمين او في فعل واسم **اقول** انما قدم حد الكلمة مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)